

النَّظْمُ الصَّغِيرُ

مِنْ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ

(نظم مختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -
قرأه وأجازه للنشر وشارك فيه: خمسون من أهل العلم وطلبتة)

نَظْمُ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ /

عامر بن محمد فداء بهجت

عفا الله عنه

أَحْمَدُ رَبِّي وَاهِبَ الْعُقُولِ	(١)	وَصَلِّ يَارَبِّ عَلَيَّ الرَّسُولِ
وَاكْتُبْ قَبُولَ نَظْمِي الصَّغِيرِ	(٢)	كَأَصْلِهِ مُخْتَصِرِ التَّحْرِيرِ
إِذْ مِنْهُ لَخِصْتُ بِهَا تَبْوِيبَ	(٣)	رَبَّتِيهِ بِنَمَطِ قَرِيبِ
عِلْمُ الْأُصُولِ أَرْبَعٌ: [١] أَحْكَامُ	(٤)	[٢] أَدِلَّةٌ، [٣] دَلَالَةٌ، [٤] حُكَاةٌ
فَالأَوَّلُ: الْأَحْكَامُ فِي قِسْمَيْنِ:	(٥)	تَكْلِيفٌ أَوْ وَضْعٌ بغيرِ مَيْنِ
أَمَّا التَّكْلِيفُ: ففَرَضٌ سُنَّةٌ	(٦)	إِبَاحَةٌ، كَرَاهَةٌ، وَحُرْمَةٌ
مَا كَانَ مَأْمُورًا بِهِ فذَا وَجِبَ	(٧)	إِنْ كَانَ جَازِمًا وَإِلَّا مُسْتَحَبٌ
مُوسَّعٌ، مُخَيَّرٌ، وَمَا طُلِبَ	(٨)	كِفَايَةٌ، وَعَكْسُهَا، كُلُّ يَجِبُ
مَا لَا يَتِمُّ وَاجِبٌ إِلَّا بِهِ	(٩)	فَوَاجِبٌ، فَاحْرِصْ عَلَى طَلَابِهِ
أَمَّا الْحَرَامُ فَهُوَ مَا عَنْهُ نُهِيَ	(١٠)	جَزْمًا، وَدُونَ الْجَزْمِ فِعْلُهُ ائْتَرَهُ
وَإِنْ أَتَى التَّخْيِيرُ فَالِإِبَاحَةُ	(١١)	بِالْأَصْلِ أَوْ مَا النَّصُّ قَدْ أَبَاحَهُ
أَحْكَامٌ وَضَعٌ: سَبَبٌ وَعِلَّةٌ	(١٢)	وَالشَّرْطُ، وَالْمَوَانِعُ الْمُخِلَّةُ
وَرُخْصَةٌ، وَعَكْسُهَا الْعَزِيمَةُ	(١٣)	ثُمَّ فَسَادٌ، صِحَّةٌ قَوِيمَةٌ
فَسَبَبٌ دَلٌّ عَلَى الْوُجُودِ	(١٤)	وَفَقْدُهُ دَلٌّ عَلَى الْفُقُودِ
وَعَدَمُ الشَّرْطِ يُفِيدُ الْعَدَمَ	(١٥)	وُجُودٌ مَانِعٌ كَذَاكَ فاعْلَمَا

وَمَا بِهِ تَرْتَّبَ الْمُرَادُ (١٦)	فَصِحَّةٌ، وَضِدُّهَا الْفَسَادُ
وَتَأْبَتْ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ (١٧)	فَرُخْصَةٌ، وَقَيِّدُنْ بِالسَّهْلِ
وَالْعِلَّةُ الْوَصْفُ الَّذِي قَدْ اقْتَضَى (١٨)	حُكْمًا. بِهَذَا مَبْحَثُ الْحُكْمِ انْقَضَى
وَتَانِيًا: أَدِلَّةٌ مِنْهَا اخْتَلَفَ (١٩)	فِيهِ، وَبَعْضُ بِالْوِفَاقِ يَتَّصِفُ
وَهِيَ: الْكِتَابُ، السُّنَّةُ، الْإِجْمَاعُ (٢٠)	قِيَاسُهَا. فِي غَيْرِهَا نِزَاعُ:
شَرْعٌ مَضَى، مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ (٢١)	مَصَالِحٌ، مَا اسْتُحْسِنَ، اسْتِصْحَابُ
أَمَّا الْكِتَابُ فَتَوَاتَرَ السَّنَدُ (٢٢)	قِرَاءَةُ الْآحَادِ فِيهِ مُسْتَنَدٌ
ثُمَّ الْحَدِيثُ مِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ (٢٣)	وَمِنْهُ آحَادٌ. فَحُكْمُ الْآخِرِ:
قَبُولُ مُسْنَدٍ وَمُرْسَلٍ وَرَدُّ (٢٤)	بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ. سِوَاهُ رَدُّ
وَمَا رُويَ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ: (٢٥)	قَوْلٌ، وَفِعْلٌ، سُنَّةُ الْإِقْرَارِ
وَفِعْلُهُ: إِنْ كَانَ لِلْعِبَادَةِ (٢٦)	فَوَاجِبٌ، وَجَازٌ مَا لِلْعَادَةِ
إِلَّا إِذَا اخْتَصَّ بِهِ أَوْ كَانَا (٢٧)	مِنْ فِعْلِهِ لِمُجْمَلٍ بَيَانًا
فَالْحُكْمُ فِي الْمُخْتَصِّ غَيْرُ مُشْكِلٍ (٢٨)	وَالْحُكْمُ فِي الْبَيَانِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
إِقْرَارُهُ دَلٌّ عَلَى الْجَوَازِ (٢٩)	كَذَا الْجَبِلِيُّ بِأَلَا احْتِرَازِ
وَالنَّسْخُ لِلْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ (٣٠)	وَسُنَّةٍ بِسُنَّةِ الْعَدْنَانِي

وَتُنسخُ	السُّنَّةُ	بِالْقُرْآنِ	(٣١)	لا العكسُ عند أكثر الأعيانِ		
شُرُوطُ	نسخٍ:	كُونُهُ	إِنْشَاءً	(٣٢)	تَعَدُّرُ الجَمْعِ، تَرَاحٍ جَاءًا	
يُعْرَفُ	بِالنَّصِّ	أَوْ	الإِجْمَاعِ	(٣٣)	أَوْ قَوْلِ رَاوٍ فَالزَّمَانِ رَاعٍ	
وَحُدُ	بِالإِجْمَاعِ	أَي:	الصَّرِيحِ	(٣٤)	ثُمَّ السُّكُوتِيَّ عَلَى الصَّحِيحِ	
وَشَرْطُهُ:	اتِّفَاقُهُمْ	جَمِيعًا	(٣٥)	أَي فُقَهَاءِ عَصْرِهِ، تَشْرِيْعًا		
وَلَمْ يَكُنْ	قَبْلُ	خِلَافٌ	اسْتَقَرَّ	(٣٦)	أَوْ أَجْمَعَ المَاضُونَ فِيهِ وَاسْتَمَرَ	
وَاعْتَبِرَ	انْقِرَاضَ	عَصْرِ	فِيهِ	(٣٧)	وَاقْبَلَ خِلَافَ نَاشِيٍّ فَقِيهِ	
إِنْ	حُصِرَ	الخِلَافُ	فِي	قَوْلَيْنِ	(٣٨)	فَثَالِثٌ أُحْدِثَ غَيْرُ زَيْنِ
ثُمَّ	القِيَاسُ:	عِلَّةٌ،	دَلَالَةٌ	(٣٩)	وَشَبَهَةٌ، وَنَفْيٌ فَرَقٍ نَالَةٌ	
أَرْكَانُهُ	ذَكَرَهَا	الأَجِلَّةُ:	(٤٠)	فَرَعٌ، وَأَصْلٌ، حُكْمُهُ، وَالْعِلَّةُ		
وَشَرْطُ	الأَصْلِ:	العَقْلُ	لِلْمَعَانِي	(٤١)	إِحْكَامُهُ، لا بِقِيَاسٍ ثَانِي	
لا نَصَّ	فِي	الْفَرَعِ،	وُجُودُ	الجَامِعِ	(٤٢)	وَحُكْمُهُ كَأَصْلِهِ فَتَابِعِ
عِلَّتُهُ:	انضِبَاطُهَا،	الظُّهُورُ	(٤٣)	لا تُبْطَلُ الأَصْلَ، وَكَمْ تَدَوُّرُ		
وَتَثَبَّتْ	العِلَّةُ	بِالمَسَالِكِ:	(٤٤)	إِجْمَاعٌ، أَوْ نَصٌّ، وَغَيْرُ ذَلِكَ:		
السَّبْرُ	وَالتَّقْسِيمُ،	وَالْمُنَاسَبَةُ	(٤٥)	وَشَبَهَةٌ، وَالدَّوْرَانُ صَاحِبَةٌ		

وَمَسَلَكُ النَّصِّ: إِلَى الصَّرِيحِ	(٤٦)	فَالظَّاهِرِ، الْإِيْمَاءِ ذِي التَّلْمِيحِ
وَشَرْعٌ مَنْ مَضَى لَنَا دَلِيلُ	(٤٧)	إِنْ لَمْ يُخَالَفْ شَرْعَنَا الْجَلِيلُ
وَقَوْلُ صَاحِبٍ إِذَا لَمْ يَرِدِ	(٤٨)	عَنْ صَاحِبٍ خِلَافُهُ فَاعْتَمِدِ
وَإِنْ يَكُنْ بِالرَّأْيِ لَا يُقَالُ	(٤٩)	فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى مَا قَالُوا
مَصَالِحُ الْعِبَادِ أَعْنِي الْمُرْسَلَةَ	(٥٠)	لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، وَقِيلَ: مُعْمَلَةٌ
وَهِيَ: الضَّرُورِيَّاتُ وَالْحَاجَاتُ	(٥١)	تَحْسِينُهَا، رَتَّبَهَا التِّقَاتُ
أَوْلَاهَا: الدِّينُ - احْفَظْنِ - فَالْتَّنَفْسُ	(٥٢)	فَالنَّسْلُ، فَالعَقْلُ، فَمَالٌ، خَمْسُ
ثُمَّ العُدُولُ سَمِيهِ اسْتِحْسَانًا	(٥٣)	أَيُّ: عَنْ نَظِيرٍ. خُذْ بِهِ أَحْيَانًا
وَاسْتَصْحَبِ الْبِرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ	(٥٤)	إِنْ لَمْ يَرِدْ مَا يَنْقُلُ الْقَضِيَّةَ
مُسْتَصْحَبُ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ	(٥٥)	خِلَافِهِمْ أَخْطَأَ عِنْدَ الْجُلِّ
وَتَالِثًا: دَلَالَةُ اللَّفْظِ، انْجَلَى	(٥٦)	نَصًّا، وَظَاهِرًا، وَجَاءَ مُجْمَلًا
مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى إِلَى: الْمَفْهُومِ	(٥٧)	وَعَكْسِهِ الْمَنْطُوقِ فِي الْمَنْظُومِ
وَطَلَبُ الْفِعْلِ بِقَوْلٍ أَمْرٌ	(٥٨)	وَعَكْسُهُ النَّهْيُ كَ(لَا تُصْرُوا)
وَذَكَرُوا مِنْ جُمْلَةِ الظَّوَاهِرِ	(٥٩)	الْفُورِ وَالْوُجُوبِ فِي الْأَوَامِرِ
تَكَرَّرَهُ، فِي الْفَائِتِ الْقَضَاءُ	(٦٠)	وَالنَّهْيِ عَنْ ضِدِّ، كَذَا الْإِجْزَاءُ

بِفِعْلِ أَمْرٍ، وَاسْمِهِ، أَوْ مَا وُصِلَ	(٦١)	بِأَلَمِهِ، اعْرِفْ، وَ(أَمْرُنَا) فَاُمْتَثِلْ
وَالنَّهْيُ لِلتَّكْرَارِ وَالتَّحْرِيمِ	(٦٢)	وَالفَّوْرُ وَالفَّسَادِ كَالعَدِيمِ
بِنَحْوِ: (لَا تَفْعَلْ)، وَمِثْلِ (قَدْ نَهَى)	(٦٣)	يُعْرِفُ نَهْيً، فَازَ مَنْ عَنهُ انْتَهَى
وَحَدُّ ذِي العُمُومِ لَفْظٌ قَدْ شَمَلَ	(٦٤)	أَجْزَاءَ مَا هِيَ مَا عَلَيْهِ دَلُّ
وَإِنْ يَكُنْ دَلُّ بِلا اسْتِعْرَاقِ	(٦٥)	عَلَى حَقِيقَةٍ فُذُو الإِطْلَاقِ
وَصِيغُ العُمُومِ: (كُلُّ)، (أَجْمَعُ)	(٦٦)	وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَل) وَ(أَيُّ) فَاسْمَعُوا
نَكِرَةٌ فِيمَا هِيَ أَوْ مَا نُفِي	(٦٧)	وَهَكَذَا المُضَافُ لِلْمُعَرَّفِ
وَخَصِصِ العُمُومَ بِالخُصُوصِ	(٦٨)	مِنْ عَقْلِ أَوْ نَقْلِ مِنْ النُّصُوصِ
كَالتُّطْقِ وَالمَفْهُومِ وَالإِجْمَاعِ	(٦٩)	وَالفِعْلِ، قَوْلِ صَاحِبِ فِرَاعِ
وَالحِسِّ وَالقِيَّاسِ، هَذَا المُنْفَصِلِ	(٧٠)	وَالشَّرْطِ، الإِسْتِثْنَاءِ، هَذَا المِتَّصِلِ
وَالمُطْلَقِ اِحْمَلْهُ عَلَى المُقَيَّدِ	(٧١)	عِنْدَ اتِّفَاقِ حُكْمِهِ المُعْتَمَدِ
وَيُتْرَكُ الظَّاهِرُ لِلدَّلِيلِ	(٧٢)	وَسَمِّ هَذَا التَّرْكَ بِالتَّأْوِيلِ
وَالمُجْمَلِ أَوْقِفْهُ عَلَى البَيَانِ	(٧٣)	وَالنَّصِّ لَا يَحْمِلُ مَعْنَى ثَانِ
وَقَسِّمِ المَنْطُوقَ: لِلصَّرِيحِ	(٧٤)	وَغَيْرِهِ فِي المَذْهَبِ الصَّحِيحِ
فَغَيْرُهُ: دَلَالَةٌ اقْتِضَاءِ	(٧٥)	إِشَارَةٌ، دَلَالَةٌ الإِيْمَاءِ

فَالِإِقْتِضَا التَّقْدِيرُ فِي الْعِبَارَةِ	(٧٦)	مَا لَمْ يُسَقِّ مِنْ أَجْلِهِ: إِشَارَةٌ
إِنْ قُرِنَ الْحُكْمُ بِوَصْفٍ جَاءَا	(٧٧)	عَلَّلَ بِهِ وَسَمَّهِ الْإِيْمَاءَا
أَمَّا الْمَفَاهِيمُ فَتَقْسَمَانِ هُمَا:	(٧٨)	مُؤَافِقٌ، مُخَالِفٌ قَدْ قُسِمَا
لِلشَّرْطِ، وَالْوَصْفِ، وَقِسْمَةٍ، عَدَدٌ	(٧٩)	وَعَايَةٍ، وَلَقَبٍ فَلتُعْتَمَدُ
وَشَرْطُهَا: أَلَّا تَكُونَ خَرَجَتْ	(٨٠)	لِعَالِبٍ، أَوْ حَالَةٍ، أَوْ فُخِّمَتْ
وَمِثْلُهَا: الْجَوَابُ عَنْ سُؤَالٍ	(٨١)	زِيَادَةٌ اِمْتِنَانٍ ذِي الْجَلَالِ
وَ(إِنَّمَا) نُطْقًا تُفِيدُ الْحَصْرَا	(٨٢)	كَ(النَّاطِمِ الْمَرِيّ)، (صَدِيقِي الْفَرَا)
وَرَابِعًا: مَبَاحِثُ الْمُجْتَهِدِ	(٨٣)	وَضِدُّهُ الْمَوْصُوفُ بِالْمُقَلِّدِ
فَالأَوَّلُ الْعَالِمُ بِالْأَدِلَّةِ	(٨٤)	ثُبُوتِهَا وَفَهْمِهَا وَاللُّغَةِ
مَعَ فِقْهِ نَفْسِ سَمِّهِ بِالْمَلَكَةِ	(٨٥)	بِحِدِّهِ فِي الْعِلْمِ حَتَّى مَلَكَةِ
وَجَائِزٌ تَجَزُّوْا اجْتِهَادِهِ	(٨٦)	فِي بَابٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ مِنْ زَادِهِ
لَدَى تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ اِجْمَعِ	(٨٧)	فَانسَخْ فَرَجِّحْ ثُمَّ قِفْ لَا تَدَّعِي
وَرَجِّحِ الْأَقْوَى مِنَ الظُّنُونِ	(٨٨)	فِي الْجِنْسِ وَالِإِسْنَادِ وَالْمُتُونِ
وَفِي دَلَالَةٍ وَأَمْرٍ خَارِجِ	(٨٩)	لَا حَصْرَ لِلتَّرْجِيحِ. تَمَّ مَا رُجِّي
وَاكْتَمَلَتْ مَبَاحِثُ الْأُصُولِ	(٩٠)	وَصَلَّى يَارَبِّ عَلَى الرَّسُولِ